تشهده البورصة هو نوع من اقتصاد الفقاعة، حيث تزيد قيمة الأسهم كثيراً عما هو ممكن وفقاً لمستوى الأرباح، لكن في ظل حالة الرواج غالباً ما لا يلتفت إلى مثل هذه التحذيرات، حتى يتجه الاقتصاد نحو الركود أو الانكماش.. عندها تنكشف الممارسات الخاطئة التي تمت خلال مرحلة الازدهار».

أما الأداة التي استخدمها مديرو الشركات الأمريكية في تضخيم أرباحهم فكانت هي الخداع المحاسبي، وتولى هذا الأمر في حالة إنرون مكتب «أرثر أندرسن». كما لعبت البورصة ذاتها وشركات السمسرة والشركات الاستشارية والصحافة الاقتصادية أدواراً تكميلية في مسلسل انهيار الشركات، وإن لم تقل أهمية في التمويه على المستثمرين الصغار، وبالتالي سرقة عرق جبينهم الناجم عن انهيار قيمة الأسهم التي يحملونها في عدد كبير من الشركات الأمريكية.

❀ ❀ ❀

أزمة.. الشفافية

أرجع بعض المحللين الاقتصاديين الأمريكيين أزمة تضخيم أرباح الشركات الأمريكية، وتواطؤ مكاتب المحاسبة إلى نقص في الـ«شفافية» يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي. وما نحن فيه الآن بخصوص الأسهم السعودية ليس ببعيد عن تلك الحقبة التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية، والمقصود هو عدم الشفافية والوضوح في السوق السعودي، فتجد شركات لا تدر عوائد بل تجر الخسائر عاماً

وراء الآخر، وعلى الرغم من ذلك تجد أسهمها في ارتفاع غير مبرر، مما يجعل حالة التضخم التي يعيشها السوق أمراً خطيراً جداً، إن لم يتم الانتباه إليه قبل فوات الأوان.

وبالعودة إلى السوق الأمريكية فقد ذكر أغلب المحللين أنه من الطبيعي حدوث كل ذلك في ظل اندفاعات العولمة والمضاربات التي تتم في البورصات وسعي الكثيرين لتعظيم أرباحهم. ويعتبر هؤلاء أن العلاج ليس معقداً وهو مزيد من الضوابط والرقابة على أداء هذه الشركات. وهذا ما سعت إليه إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش لمواجهة أزمة فساد الشركات.

فخرج الرئيس بوش في خطابات وتصريحات عديدة له يتوعد بملاحقة رؤساء الشركات المتورطين في تزوير الحسابات على غرار ما فعله مع بن لادن وتنظيم القاعدة. وبالسرعة نفسها التي اتخذ بها قراره بضرب أفغانستان تم الإسراع بإصدار قانون لإصلاح الشركات في شهر يوليو 2002، يقضي بتشديد العقوبات ضد جرائم الاحتيال، ويعزز الإشراف على شركات المحاسبة، وبمقتضى هذا القانون تم تشكيل مجلس جديد لرقابة شركات المراجعة المحاسبية، وهو قطاع كان ينظم بدرجة كبيرة أحواله ذاتياً.

كما أنه بموجب القانون الجديد تمت مضاعفة عقوبة السجن ليصل حدها الأقصى إلى 20 عاماً بالنسبة للمديرين الذين يتورطون في عمليات تحايل. واستحدث القانون جريمة جديدة فيما يتعلق بالتحايل في قطاع الأوراق المالية تصل عقوبتها القصوى إلى السجن مدة 25 عاماً.

على هذا النحو تعاملت إدارة بوش مع أزمة فساد الشركات، وهو ما دفع بعضهم إلى القول إن الرئيس بوش ينوي القيام بدور الشرطي للأسواق المالية على غرار دوره في حفظ الأمن على المستوى الدولي دون علمه بأنه سبب ضياع الأمن في هذه القرية الصغيرة.

وقد ذكر أغلب المحللين والاقتصاديين أن هذا القانون يعيد بصورة أقوى ما يسمى بالتنظيم Regulations إلى الاقتصاد الأمريكي بعد عقدين من هيمنة فكر المحافظين الجدد المعادي لأي نوع من التنظيم للاقتصاد. واللافت هنا أن ذلك جاء على عكس برنامج بوش الذي جاء إلى السلطة معبأ بإيديولوجية كاملة معادية كلية لأي دور للدولة في الاقتصاد، وحاملاً لبرنامج يعيد حرية السوق، ويمنح الأغنياء تنازلات ضريبية هائلة. واضطر هذا الرئيس نفسه لإعادة التنظيم وتدخل الدولة في الاقتصاد..... عجباً لهذا الشرطي!!!

وفي الوقت الذي حاول فيه بوش مواجهة الأزمة بقانون يضبط حركة الأسهم والشركات، فإن ثمة ثغرات في بنية الأنموذج الرأسمالي الأمريكي تعد خلفية رئيسة لأزمة الشركات الأمريكية، وقد دفعت هذه الثغرات رجال الأعمال الأمريكيين إلى الاستكلاب والتوحش المالي على حساب المستثمرين الصغار من الشرائح الاجتماعية الأضعف.. وأهم هذه الثغرات هي:

ـ الإفراط في تهميش دور الدولة في النظام الأمريكي بدعوى المقولة الرأسمالية التقليدية «دعه يعمل دعه يمر»، وهذا خلق عدم مبالاة بحقوق المجتمع، فلم تكن الشركات الأمريكية لتجرؤ على

تضخيم أرباحها وخداع مالكي الأسهم لولا عدم الاكتراث بهيبة الدولة الأمريكية قبل 11 سبتمبر، كما أن الحكومات الأمريكية على اختلاف توجهاتها ديمقراطية كانت أم جمهورية تكاسلت في الرقابة المالية تحت مبرر تحرير الشركات من القيود التي تعطلها وتعوق سرعة تقدمها لمواجهة المنافسة العالمية.

ـ أصبح بحث الفرد عن الربح السريع، وعدم الشبع المالي، قيمة تضيع حياة الفرد الأمريكي، وتدفعه إلى عدم الاكتراث بالحق العام الاقتصادي للمجتمع. وللأسف الشديد فإني أرى بوادر هذا التوجه تغزو السوق السعودي لدرجة أصبح الوضع معها مخيفاً.. فالتسابق والجري وراء الربح السريع بدأ يطغى على كل التعاملات داخل سوقنا المالي.

ولو تطرقت إلى الدوافع التي تجعل من مديري تلك الشركات ـ الأمريكية طبعاً ـ يقومون بتلك التصرفات لوجدنا أن من ضمنها الراتب السنوي لبعضهم الذي قد يتجاوز المليون دولار، وهذا بالتالي يؤدي إلى قيامهم بتزوير حسابات شركتهم وتضخيم أرباحها.. بدافع الجشع، وعدم الاهتمام بحق مال المجتمع، الأمر الذي يراه بعضهم ناتجاً عن التدهور القيمي الذي أصاب المجتمع الأمريكي في العقود الماضية.

لذلك نجد النظام الديمقراطي الذي كان يتباهى بقيمة الشفافية والحيادية أصبح محل تساؤل، وربما شماتة من أنظمة حكم استبدادية. فحينما يكشف النقاب عن أن شركة إنرون للطاقة أسهمت في تمويل حملة الرئيس الأمريكي بوش، فإن ذلك يعني أن الديمقراطية الأمريكية تصنعها قلة فاسدة، وهو ما يخرج بالأوضاع

في أمريكا من مصاف وحسابات التقدم والتحضر، ويدفع بها إلى حسابات التخلف، ويضعها من حيث معايير الممارسة السياسية في مصاف دول العالم الثالث فقط لا غير. وبناء علية فإن سياسة 99,99٪ القائمة في العالم الثالث أرحم بكثير من الديمقراطية الكاذبة التي يسعى أصحابها إلى أن يفرضوها على ذلك العالم الفقير بطرق شتى سواءٌ عن طريق الاحتلال أم عن طريق الضغط السياسي والاقتصادي المؤدي إلى حالة من الاستسلام لتلك الضغوط. كل ذلك لكي يسهل من خلالها وعند انضمام تلك الدول الفقيرة إلى منظمة التجارة العالمية إلى تطبيق تلك السياسات التي تخولهم فرض الهيمنة الاقتصادية على تلك الشعوب مما يجعل من الفقير أكثر فقراً والغني أكثر غنى.

ولعل الكاتبة الأمريكية «إيفيلين أيريتاني» كانت أكثر صدقاً من غيرها حينما قالت وعلقت للأسوشيتيد برس في شهر يوليو 2002 قائلة: «إن سقوط شركاتنا يعني انهيار ثقة العالم في قيمنا التي نكتسب قوتنا من خلالها».

لا شك في أن أزمة الشركات الأمريكية تشكل مدخلاً لتداعيات مستقبلية سيئة على الاقتصاد الأمريكي، ولا سيما على المواطن نفسه الذي وجد أن اللعبة التي يتسلى بها يومياً - بسماع أخبار ارتفاع وانخفاض أسعار الأسهم في بورصة نيويورك وغيرها ليحدد أين يوجه مدخراته وكم من الأسهم سيشتري - أضحت لعبة خطرة، لأنها فقدت قواعد النزاهة وهو فقدان للثقة في الأمن الاقتصادي للبلاد.

ومعروف أن مئة مليون أمريكي يملكون أسهماً وسندات في البورصة. وتبلغ أرصدة المواطنين العاديين الذين يستثمرون أنصبتهم في صندوق المعاشات ومدخرات وحسابات المعاشات الفردية نحو خمسة تريليونات دولار، كما تمثل استثمارات أصحاب المعاشات والحكومات المحلية وحكومات الولايات والنقابات العمالية نحو 60٪ من الأسهم في جميع الشركات العامة الأمريكية.

ويرى الدكتور محمد سيد سعيد (مدير مكتب الأهرام بأمريكا ونائب رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) أن خطورة الأزمة بالنسبة للمواطن الأمريكي هي ما يتعلق بثقافتهم الاقتصادية والأخلاقية، إذ يلعب المال الدور الرئيس والكاسح في أسلوب الحياة الأمريكي.. ورغم ذلك فالجانب الأخلاقي لا يقل أهمية. ففهم الأمريكي العادي للرأسمالية والملكية الفردية والسوق والدولة هو أنه يكسب ماله في سوق منضبطة بأخلاقيات صارمة تحميها الدولة.

على الصعيد نفسه، فهناك توقعات بأداء سيئ للاقتصاد الأمريكي في الأعوام المقبلة، فالنمو الأمريكي أصبح على حافة الهاوية فتوقع مراقبون اقتصاديون انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في أغسطس 2002، أن هذه التوقعات تأتي استناداً للانخفاض الحاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام الماضي 2001، لتصل إلى 124 مليار دولار بعد أن كانت قد بلغت 301 مليار دولار في عام 2000.

فالمستثمرون الأجانب الذين أسهموا في إعطاء قوة دفع كبيرة للنمو الاقتصادي خلال التسعينيات، يُبدون الآن الكثير من الحذر قبل الدخول في أية أنشطة بالسوق الأمريكية. ولا شك في أن هذا مؤشر على فقدان الثقة بالاقتصاد الأمريكي.

❀ ❀ ❀

تداعيات 11 سبتمبر على العرب

لم تقتصر تداعيات الفساد المتتالية للشركات الأمريكية على الاقتصاد الأمريكي فقط، إنما تخطتها إلى الدول النامية ومنها العربية.. فالأنموذج الرأسمالي بكل قيمه وأدواته الاقتصادية تم تنميطه في كل العالم من خلال مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد، وكذلك عمليات تحرير التجارة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك استثمارات عربية في الغرب ولا سيما أوروبا وأمريكا، من المحتمل أنها ستتأثر بما حدث للشركات الأمريكية، والمستثمرون العرب كغيرهم من المستثمرين العالميين في السوق الأمريكية قد نالتهم بعض الخسائر من جراء التدهور البالغ في قيمة الأسهم، ومن المتوقع أن يلتزموا كغيرهم من المستثمرين جانب الحذر في هذه الأيام، لكن المشكلة الحقيقية أنه طالما لا يوجد البديل الملائم أمام هؤلاء المستثمرين فعودتهم للاستثمار في السوق الأمريكية شبه حتمية ولا سيما أننا نتحدث عن اقتصاد